نقمة المؤسسات: أدلة من البلدان العربية الغنية بالنفط

The Ins situations Curse: Evidences from Arab Oil Rich Countries

أمين حواس *

جامعة ابن خلدون تيارت الجزائر

aminehaouas@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019-05-01 تاريخ القبول : 2020-01-25

مستخلص:

تشير أدبيات النمو و نقمة الموارد على حقيقة وجود فائزين و خاسرين في مجال النمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان ذات وفرة النفط.لماذا تعمل الموارد الطبيعية على تحفيز الازدهار في بعض البلدان و الركود في بلدان أخرى؟في هذه الورقة،نقوم بتقديم حجج دامغة ضد نظرية نقمة الموارد و تخطي المأزق الحالي الذي ولدته الدراسات الإحصائية المؤكدين على أن اكتشافات الموارد لا تؤدي إلى مؤسسات سيئة.بلا من ذلك،تؤدي سوء المؤسسات إلى تجنيد قدرات الدولة لصالح زيادة اكتشاف و تنمية الموارد.في حالة البلدان العربية الغنية بالموارد،التفسير الأساسي للتخلف في المنطقة هي طبيعة مؤسساتها الاستغلالية السياسية و الاقتصادية المختلة وظيفيا ذات جذور تعود إلى فترة ما قبل اكتشاف النفط مما يمنع البلدان في الشروع في مسار تنموي مستدام.

الكلمات المفتاحية: نقمة الموارد،نقمة المؤسسات،النمو الاقتصادي،البلدان العربية الغنية. بالنفط

تصنيف JEL: O13, D72 ,O43 ,N55.

Abstract:

The evidence from growth and resource curse literature shows that oil abundant countries constitute both growth losers and growth winner. Why do natural resources induce prosperity in some countries but stagnation in others? In this paper, we provide invulnerable arguments against standard Resource Curse theory and attempt to cut through the current impasse generated by the statistical studies by maintaining that resource discoveries don't lead to bad institutions. Instead, institutional badness leads to mobilize state capacity for discovering and developing resources. We argue in this paper that the primary explanation of underdevelopment in the arabregion is their dysfunctional extractive political and economic institutions which predate resource discovery that preventing these countries from embarking on a sustainable development path.

Keywords: Resource Curse, institutions Curse, Economic Growth, Arab Oil Rich Countries.

Jel Classification Codes : O13, D72, O43, N55.

* المؤلف المراسل.

مقدمة

لماذا استطاعت بعض البلدان تطوير اقتصادياتها و تحقيق مستويات معيشية مرتفعة وتحكمها نظم سياسية مستقرة و ديمقراطية، في حين لا تزال بلدان أخرى تعاني الفقر والفساد المزمن، السلطوية و العنف: ما الذي يفسر هذا الاختلاف؟ حقيقة قدمت عديد الفرضيات لشرح اختلاف أنماط التنمية الاقتصادية و السياسية، لكن الأطروحة التي ترى أن هناك "نقمة للموارد" هي أكثر الأفكار بدائية و الأكثر جدلا.

على مدى عقود ألقت الأدبيات الموازية في العلوم السياسية و الاقتصادية اللوم على الموارد الطبيعية لعدة أسباب: حيث يعتقد أن استخراج، نقل و تصدير المحروقات و المعادن تفسد سيادة القانون و تعرض حقوق الملكية للخطر و بالتالي فهي تعرقل التنويع الاقتصادي و تؤخر النمو الاقتصادي. في المقابل، هي تحفز السلوك الباحث عن الريع غير المنتج و تؤدي إلى ظهور الفساد و المحسوبية ...كل هذا قد يؤدي إلى إشعال الحروب الأهلية، يشجع على الاستبداد و يزيد من عدم المساواة (Melando, 2016).

ويحتج أنصار هذه النظرية ببعض الحكايات و الأدلة الداعمة: من فنزويلا المعتمدة على النفط التي لا تزال غارقة في مستنقع الفقر المزمن الذي تفاقم بسبب الأزمات الاقتصادية و تعاني اضطرابات سياسية و اجتماعية، إلى نيجيريا الغنية بالنفط التي تعاني التدهور البيئي، الفساد و العنف السياسي، إلى روسيا الغنية بالغاز الطبيعي التي تخضع للدكتاتورية ان لم تكن الامبريالية. و هناك أمثلة كثيرة من هذا القبيل أنغولا، المكسيك و السودان؛ إلى مناجم الألماس في سيراليون، ليبيريا و الكونغو؛ بالإضافة إلى البلدان الغنية بزراعة المخدرات مثل كولومبيا و أفغانستان و التي من الواضح أنها تتميز بأداء اقتصادي ضعيف (Ross,2012).

لكن مع ذلك، هناك بعض التعقيدات و التناقضات التي تواجهها أدبيات نقمة الموارد في أن بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد تتمتع بحكومات قوية و شفافة و أداء اقتصادي عالي و نمت بسرعة و أصبحت أكثر ازدهارا على الرغم من وفرة مواردها الطبيعية: فالتنمية الاقتصادية الإيجابية لأستراليا، كندا، الولايات المتحدة، نيوزيلندا، أيسلندا و البلدان الإسكندنافية، بوتسوانا ،شيلي ،ماليزيا و اندونيسيا كانت محفزة بوفرة الموارد الطبيعية. هذه الأدلة المؤيدة للتأثيرات الإيجابية لوفرة الموارد جعلت بعض المراقبين إلى حد التشكيك في قوة الأدلة الداعمة لحدوث "النقمة" أو وجود علاقة سلبية بين وفرة الموارد و متوسط النمو.

في سياق البلدان العربية الغنية بالموارد، و على الرغم من نعمة النفط التي حظيت بها إلا أنها لم ترتقي إلى مصاف البلدان المتقدمة ،و على الرغم من ارتفاع نصيب الفرد من الدخل

في كثير من بلدانها (دول مجلس الخليج GCC)إلا أن أداء نموها متقلب للغاية مما يعني خطر عدم امكانية استدامة هذا المستوى بالنظر إلى اعتمادها المفرط على ثروة النفط التي ستنضب في نهاية المطاف. بطبيعة الحال، تم الاستنجاد بنظرية نقمة الموارد لتفسير نمط التنمية المخيب للآمال في المنطقة: حيث يرى Ross (2001) و Beblawi and Luciani (1987)أن وفرة النفط في المنطقة العربية أدى إلى ظهور الدولة الريعية و توفير المزيد من الريع للقمع و احباط مظاهر التحديث كارتفاع مستويات الدخل، التعليم و التحضر. مرة أخرى، هذه الادعاءات لا تفسر سبب نجاح بلد غني بالموارد مثل النرويج و بوتسوانا، و لا تفسر أيضا ظهور أعراض مرتبطة بنقمة الموارد–آثار المرض الهولندي، السلوك الباحث عن الريع ،تراكم الديون، السلطوية و العنف السياسي-في اقتصاديات فقيرة بالموارد في المنطقة العربية كالمغرب، تونس و مصر.

هل حقا النفط نقمة ابتليت بها البلدان العربية الغنية بها ؟ أو بعبارة أخرى هل ثروة الموارد هي بالفعل السبب الرئيسي وراء انعدام مظاهر التنمية (الشاملة) في تلك البلدان؟ في الواقع، تهدف هذه الورقة تخطي المأزق الحالي الذي ولدته أدبيات نقمة الموارد و تقديم أدلة دامغة ضد هذه النظرية على أنه ليس هناك نقمة للموارد. بدلا من ذلك، ترى هذه الورقة أن اكتشاف النفط لا تؤدي إلى مؤسسات سيئة بل العكس "سوء المؤسسات يؤدي إلى اكتشاف النفط": أي أن التفسير الرئيسي لتخلف بعض البلدان الغنية بالموارد–على غرار البلدان العربية–هي في طبيعة مؤسساتها السياسية و الاقتصادية المختلة وظيفيا التي أساءت إدارة الاقتصاد الكلي و ثروتها الطبيعية. و تماشيا مع الإطار العلمي الذي وضعه Acemoglu and Robinson (2012)و مؤخرا Melando (2016)،تدعي هذه الورقة أن نقمة النفط في العالم العربي هي في مقام الأول جزء من "نقمة مؤسسات" أوسع تتجذر في التنافس السياسي الذي يسبق عملية اكتشاف الموارد للحصول على عائدات مفاجئة تهدد السياسة الاقتصادية و تسبب انتكاسات تنموية مازالت مستدامة لحد الآن في معظم البلدان العربية الغنية بالموارد. بعبارة أخرى، تحدد نوعية المؤسسات التي تسبق مرحلة اكتشاف النفط المسار التنموي المستقبلي للبلدان الغنية بالموارد (الازدهار أو التخلف) و لا دخل لثروة الموارد.

و على هذا الأساس، تقدم هذه الورقة كالآتي: يعمل القسم الثاني بإظهار أهم التناقضات و الأدلة التي تدحض نظرية نقمة الموارد، ليقوم القسم الثالث باستعراض نظرية نقمة المؤسسات التي تظهر العلاقة بين النوعية المؤسساتية، وفرة الموارد و نتائج التنمية في البلدان

الغنية بالموارد. و يسلط القسم الثالث الضوء على مظاهر نقمة المؤسسات في البلدان العربية الغنية بالنفط بالأدلة و البراهين.[1]

●هل توجد حقا نقمة للموارد؟ (نقد الأدبيات السائدة)

مؤخرا تساءلت مجموعة من الأبحاث عن منطق و أدلة نقمة الموارد (على سبيل المثال: Brunnschweiler and Bulte, 2008 , 2009 ;Haber and Melando, 2011 ;Melando,2016 ;Lederman and Maloney, 2007) مدعين أن التحاليل الاحصائية لنقمة الموارد في أفضل الأحوال غير حاسمة في تأكيد فرضية اعاقة ريع الموارد للمسار التنموي الاقتصادي و السياسي في البلدان الغنية بالموارد. أما الرؤية الحاسمة التي تقدمها هذه الأبحاث أن استخراج الموارد لا ينبغي النظر إليها كمتغير خارجي و محددة عشوائيا لأنه في هذه الحالة ستؤدي عملية حذف بعض المتغيرات في التحليلات التجريبية إلى تحديد الموارد الطبيعية كمحدد للأمراض التي ترافقها.

يمكن وصف جميع البلدان التي تستخرج حاليا ريع الموارد الطبيعية أو لديها القدرة على القيام بذلك بأنها تسلك احدى المسارات الإنمائية المتعددة (أنظر الشكل 1):فيبدو أن المحظوظين مثل بوتسوانا وشيلي عبدا طريقا لتحقيق الرخاء النسبي، أما بلدان أخرى مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية أو النيجر عانت عقودا من الحكم السيئ و الصراع و الفقر، ويبدو أنها على تعيش دوامة هبوطية يجسد الفهم التقليدي لنقمة الموارد. كما أن بلدانا مثل نيجيريا التي تستخرج كميات هائلة من الموارد الطبيعية محاصرة في مسار توازني دون أمثلي و تظهر أثرا إنمائيا ضعيفا نتيجة استنزاف الموارد الطبيعية.

الشكل رقم (01).المسارات التنموية للبلدان الغنية بالموارد.

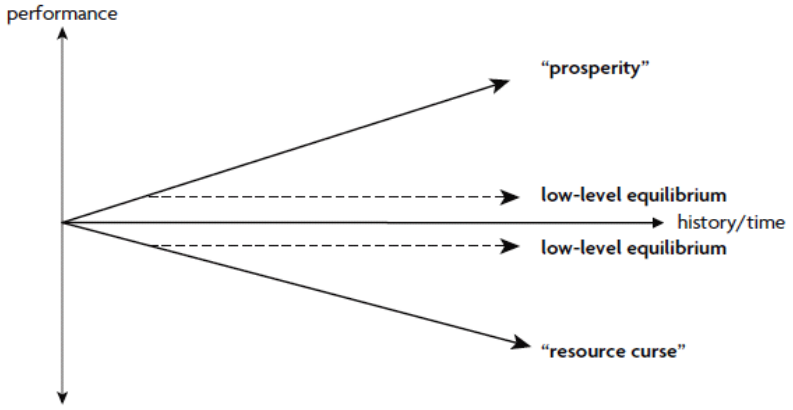

Source: Barma et al.(2012).

قام Melando (2016) باستعراض سلسلة من الألغاز التي تتحدى لعنة الموارد موثقا عددا قويا من الأدلة أن الموارد الطبيعية خصوصا النفط ليست السبب الرئيسي وراء تخلف أو تقدم الأمم:

اللغز الأول هو الدور الإيجابي الذي لعبته الموارد الطبيعية عبر تاريخ أوروبا و أمريكا الشمالية: فقد ساعدت الثروة المعدنية على تأمين ترابط الإمبراطوريات و الدول القوية مع حدودها الإقليمية في كل من الدول الأوروبية وجذورها الغربية، كما تم تغذية الثورات الصناعية التي حدثت في القرنيين التاسع عشر و العشرين-التي أخرجت الملايين من القاع نحو القمة- أساسا بفضل الفحم، المعادن الصخرية الصلبة و بعد ذلك النفط.

اللغز الثاني يتمثل في أول صدمة نفطية عام 1973 و التي توفر تجربة شبه طبيعية ترفض بشدة نقمة الموارد: فبعد فرض منتجي النفط العرب حظرا على الحلفاء الغربيين للكيان الصهيوني خلال حرب أكتوبر، أدى ذلك لزيادة هائلة في أسعار النفط و طفرة هيكلية غير مسبوقة في سوق النفط العالمية. علاوة على ذلك، أصبحت البلدان ضعيفة التصدير للنفط بعد عام 1973 لاعبين أساسيين بعد الصدمة (كالنرويج مثلا)، و على خلفية اكتشافاتهم النفطية قاموا بتحسين قدرات الدولة، مستوى الديمقراطية و التنمية الاقتصادية.

اللغز الثالث يشير أن بعض اقتصاديات تفتقر للموارد تظهر أعراضا مرتبطة بنقمة الموارد بما في ذلك آثار المرض الهولندي و السلوك الباحث عن الريع، أنظمة سياسية استبدادية و حتى حروب أهلية: فهناك بلدان غنية بالنفط مثل السعودية و الجزائر لا تختلف جذريا عن البلدان الفقيرة بالنفط مثل المغرب و الأردن و لبنان.

اللغز الرابع يظهر أن بعض البلدان فقيرة الموارد حققت نجاحا ملحوظا في التنمية الاقتصادية و السياسية و تضم بلدانا مثل اليابان، كوريا الجنوبية و تايوان تمكنت جميعها من التصنيع و النمو المستمر خلال النصف الثاني من القرن العشرين على الرغم من ندرة المعروض من الموارد فيها مما يشير إلى أن وفرة الموارد ليس في حد ذاتها السبب الجوهري في تحقيق التنمية.

في الواقع إذا تم الزعم بأن النفط هو السبب الرئيسي للتخلف في البلدان الغنية بالموارد، فسنتوقع أن تسلك كل تلك البلدان مسارا واحدا، لكن على ما يبدو تأثير الموارد على التنمية الاقتصادية و السياسية متباين عبر البلدان(كما يظهره الشكل 1): هناك بلدان غنية بالموارد كبوتسوانا، الشيلي و النرويج تمكنت من الهروب من التأثيرات السلبية التي مست أنغولا، نيجيريا، فنزويلا و حققت آداءا اقتصاديا ايجابيا و عاليا على الرغم من وفرة الموارد الطبيعية

فيها. وبالتالي، ينبغي إعادة النظر في الحقيقة التجريبية التي ترى أن الموارد الطبيعية ترتبط سلبيا مع النمو الاقتصادي و أن تتلاءم مع حقيقة وجود نتائج متفاوتة بين البلدان الغنية بالموارد. في هذا الصدد، قام مجموعة من الباحثين بنقد فكرة "أن نقمة الموارد لا مفر منها" مقترحين تفسيرا جديدا لمصير البلدان الغنية بالموارد الطبيعية.

إذن ثروة الموارد لوحدها لا تؤثر فيما إذا كان البلد سيعاني أو لا يعاني من اللعنة، و على الرغم ارتباط الاعتماد على الموارد بالعديد من الأمراض إلا أنها مجرد علاقة ارتباط و لا تعني في أي حال من الأحوال علاقة السببية. كيف نفسر الأداء الاقتصادي المتباين للبلدان الغنية بالموارد مثل ماليزيا مقابل نيجيريا؟ و لماذا بوركت بعض البلدان الغنية بالنفط مثل النرويج و لعنت أخرى مثل فنزويلا؟

يغفل أنصار لعنة الموارد عن وجود عيب أساسي في البحث، و تتجاهل التحاليل الاحصائية أن هناك عنصرا مشتركا بين كل هذه التجارب يمارس تأثيرا سببيا جوهريا على مسار التنمية الاقتصادية للبلدان المعتمدة على الموارد-لا دخل للموارد الطبيعية فيها. في هذا الإطار، أحدثت موجة جديدة من الدراسات لاختبار لعنة الموارد طرقا احصائيا أكثر تقدما و إعادة صياغة النظريات و اهتماما لمبدأ السببية. تشكك هذه الموجة في صحة ادعاءات السببية التي تم ادراجها حول تأثيرات ثروة الموارد الطبيعية، على وجه الخصوص النفط، و بذلك أنتجت نظرية و أدلة تشكك في الحكمة المقبولة بأن الموارد هي دائما سيئة.

تقدم هذه الموجة الجديدة "نظرة شرطية Conditional View"لنقمة الموارد، أو بعبارة أخرى أن الآثار السلبية للاعتماد على الموارد لا تظهر إلا في ظروف نطاق معين. هذا الرأي جاء كردة فعل طبيعية على نتائج بعض الأعمال المنهجية التي تشير لتمكن عديد البلدان الهروب من العواقب السلبية لتطوير قطاعاتها الاستخراجية(مثل كندا و النرويج).وجود استثناءات من لعنة الموارد جعل الباحثين للإقرار بوجود شروط معينة في ظلها يمارس الاعتماد على الموارد تأثيراته السلبية و هي شروط تشمل العوامل الجغرافية، الزمانية و كذا المتغيرات المؤسساتية (Dunning ,2008 ; Ross,2012). هناك مجموعة أحدث نسبيا من الدراسات تجادل ضد الحكمة السائدة و تلقي ضلالا من الشك على وجود لعنة الموارد أصلا(Melando ,2016 Selim and Zaki ,2016; Galal and Selim,2013;). و تتحدى هذه المجموعة الرأي القائل بأن المعادن و المحرقات تؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها بما في ذلك ضعف قدرة الدولة، السلطوية، قلة السلع العامة، الركود الاقتصادي و الحروب الأهلية أي أن الموارد الطبيعية هي متغير خارجي يتم تعينه عشوائيا. بدلا من ذلك، توصل الدراسات لنتيجة مفادها توقف حالات

اللعنة على نوعية المؤسسات السياسية و الاقتصادية، و وفق هذه النظرة و في ظل إطار مؤسساتي جيد يمكن للموارد الطبيعية غير المتجددة أن تعزز التنمية الاقتصادية و السياسية للبلد.

تشير العديد من الأبحاث حول تحليل البلدان النامية المعتمدة على الموارد إلى نوعية المؤسسات الحالية كالعامل الرئيسي يؤثر على النواتج الاقتصادية لبلد غني بالموارد. في الحقيقة، تميل النوعية المؤسساتية للتفاوت جنبا إلى جنب مع مستويات التنمية الاقتصادية: فبدلالة المؤشرات السياسية و المؤسساتية تظهر البلدان الغنية بالموارد مرة أخرى اختلافا كبيرا في الأداء الاقتصادي، فالبلدان التي حققت أداء اقتصاديا قويا تسجل درجات عالية بدلالة المؤشرات المؤسساتية و السياسية و العكس بالعكس. يحتل الفائزون بدلالة النمو مثل النرويج، بوتسوانا، الشيلي، ماليزيا و تايلاندا مراكز متقدمة عن الخاسرين بدلالة النمو مثل الجزائر، الإكوادور، المكسيك، نيجيريا، فنزويلا و زامبيا. علاوة على ذلك، تشير الحقيقة التجريبية حول العلاقة بين المؤسسات و وفرة الموارد إلى أن البلدان التي-تعتمد على الموارد- تمتلك نوعية مؤسساتية جد سيئة مما ينبغي أن يكون عليه مقارنة بمستويات الدخل. و مع افتراض ثبات مستوى الدخل فإن أداء البلدان المعتمدة على الموارد بدلالة مؤشرات الحكم ضعيفة جدا(الشكل 2.)–مما يؤكد البعد المؤسساتي للنقمة.

الشكل رقم(02).النوعية المؤسساتية مقابل مستويات الدخل للبلدان الغنية بالموارد.

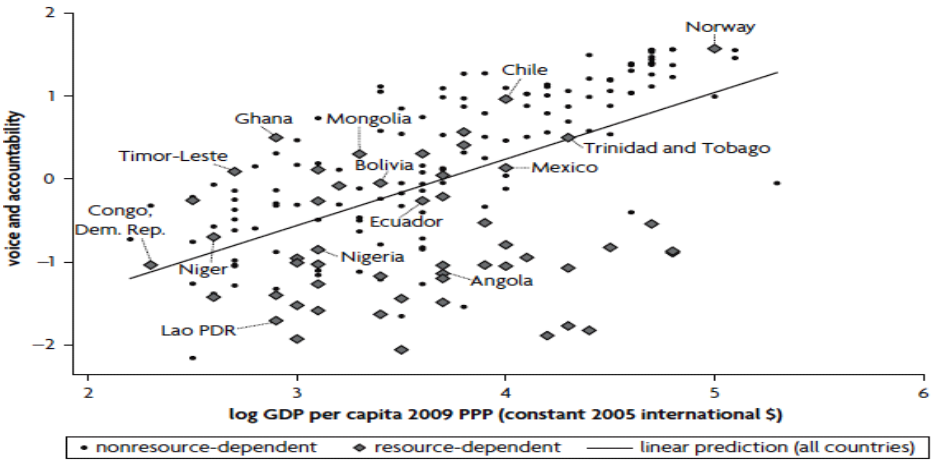

Source : Barma et al. (2012.(

تشير طريقة أخرى للطرح إلى أن مستويات الدخل المتأتية من المصادر غير الطبيعية ترتبط إيجابيا مع النوعية المؤسساتية عبر البلدان مما يعني أن النمو الإضافي و الدخل المرتبط

بالاعتماد على الموارد لا يقابله تحسين في نوعية المؤسسات مقارنة بالنمو و الدخل المرتبط بالمصادر غير الطبيعية، طالما أن تلك المكاسب الإضافية للنمو لا يستفاد منها في زيادة تفعيل الديمقراطية و تحسين نظام حقوق الملكية و زيادة كفاءة البيروقراطية الإدارية بل على العكس تماما .

تستند حجة العلاقة بين المؤسسات و اللعنة على الرأي القائل بأن المؤسسات تلعب دورا هاما في الكيفية التي تدار بها موارد الدولة: فالمؤسسات الجيدة هي التي تعزز الحكم الرشيد و تحد من الحكم التنفيذي التعسفي كما أنها تعزز النشاط الإنتاجي على حساب النشاط الاستغلالي. يمكن لتلك المؤسسات أن تضمن حسن استخدام الموارد مما يؤدي إلى التأثير الإيجابي لثروة الموارد على النمو الاقتصادي، مما يعني أن تأثير وفرة الموارد على النمو الاقتصادي سيكون غير مباشر أو تفاعلي عبر المؤسسات.

يدعي Melando (2016) أن الموروثات المؤسساتية السيئة دفعت العديد من بلدان العالم النامي إلى تطوير النفط و المعادن كقطاع ضعيف بدلا من تنمية الاقتصاديات الحديثة و المتنوعة. و قد أدان المؤسسات السيئة كونها العامل الرئيسي لمعاناة عديد البلدان من الاستبداد، الركود الاقتصادي و ضعف الدولة–و هي علل تعزى بلا مبرر إلى الموارد. هذا الادعاء كان أساس ظهور نظرية "لعنة المؤسسات" التي تتبناها هذه الدراسة.

•من نقمة "الموارد" إلى نقمة "المؤسسات" (ما هو الجديد ؟)

يدعي أنصار نقمة الموارد أن وفرة الموارد لعب دورا هاما في تبني إدارة غير كفء للاقتصاد الكلي و منحت الحكام وسيلة للبقاء في السلطة و عرقلة التحديث، و أن الغرب بدافع من المصلحة الذاتية يحبذ الاستقرار على التحول الديمقراطي. لكن هذا الاستنتاج لا يفسر لماذا لم تمارس الموارد (خصوصا النفط)مثل هذه الآثار السلبية في بلدان مثل النرويج و بوتسوانا؟

الجواب بسيط هو "المؤسسات السياسية و الاقتصادية". لذلك بدلا من الحديث عن نقمة الموارد ينبغي أن نتحدث عن "نقمة المؤسسات". انبثقت نظرية نقمة المؤسسات من أدبيات التنمية التي تساعد على حل تناقضات التحليل الاحصائي لنقمة الموارد. و تذهب هذه النظرية للادعاء بأن الحكام لا يواجهون قيودا كبيرة على سلطتهم و يتمتعون بإمكانية الوصول إلى الريع التي تستخدم أساسا لمصلحتهم الخاصة بدلا من استخدامها للصالح العام. و بناءا على ذلك، ثروة الموارد ليست نقمة في حد ذاتها، إدارتها هي نقمة! نقمة الموارد هي مجرد أعراض، المؤسسات السياسية و الاقتصادية الاستغلالية هي السبب الرئيسي.

تم تطوير هذه الحجة مؤخرا من قبل Acemoglu and Robinson (2012) و Melando (2016) الذين يعزون سبب فشل الأمم إلى تركز السلطة في أيدي نخب قليلة تجعل القواعد لصالحها على حساب الأغلبية و تميل هذه القواعد إلى خلق حواجز أمام الدخول، تقدم امتيازات خاصة، الحد من الفرص و تثبيط روح المبادرة و الابتكار. بعبارة أخرى، الدول التي تتمتع بمؤسسات جيدة و مصادر موثوقة للإيرادات تميل للتعامل مع ثروة الموارد المكتشفة حديثا بشكل جيد، في حين تسيء الدول الضعيفة إدارتها و تصبح معتمدة اعتمادا مفرطا عليها و تخصص ايراداتها للنخب بدلا من استثمارها في السلع العامة. و قد أصبح هذا التفسير أيضا السبيل لفهم لماذا بلدان مثل كندا، النرويج و استراليا مزدهرة في حين بلدان مثل غينيا الجديدة و الكونغو تعاني من التخلف و الفقر.

ترى نقمة المؤسسات بأن تأثير النفط على التنمية مرهون بـ"الأسس المؤسساتي الأولي" التي تميل إلى البقاء مع مرور الوقت. بعبارة أخرى، يدعي هذا الرأي بأن الاعتماد على النفط هو متغير داخلي للتنمية السياسية و الاقتصادية الشاملة في البلدان الغنية بالنفط مما يعني أن المؤسسات هي المسببات الجذرية للنقمة: هذا يعني أن المسار المتباين للتنمية الاقتصادية و السياسية الملاحظ في البلدان الغنية بالنفط (النرويج مقابل فنزويلا) تحدد بنوعية المؤسسات السياسية و الاقتصادية التي كانت قائمة وقت اكتشاف النفط(Frankel,2010).

نقمة المؤسسات هي نظرية جديدة تركز أكثر على السياسة النخبوية و بشكل أقل على مشكلة التفاوض بين النخب و الجماهير، و تقدم تفسيرا داخليا لمسألة الاعتماد على الموارد و رأسمالية المحاسيب. في الحقيقة، يقوم Melando (2016) بإظهار الدور الحاسم الذي تلعبه "مشاكل الالتزام Commitment Problems"و تكاليف المعاملات في تكييف استراتيجيات النخب للاستيلاء على الطاقة و المحافظة عليها، و تؤثر هذه الاستراتيجية تأثيرا عميقا على الاستثمارات الحالية، تكاليف المعاملات المالية المستقبلية و مستويات قدرة الدولة. عندما تكون النخب غير قادرة على تقديم التزامات موثوقة باحترام حقوق الملكية و إنفاذها و عندما تكون تكاليف المعاملات العالية مرتبطة بفرض الضرائب على الاقتصاد تتحول النخب إلى استراتيجيات تولد الريع بطرق تمكنها شراء الولاء السياسي و سهولة تحصيل الايرادات الضريبية. في الواقع، استخراج الموارد الطبيعية–خصوصا النفط-هي مجرد استراتيجية محتملة تتبعها النخب لأنها مربحة لكنها في المقابل تعزز تجزئة حقوق الملكية على حساب الأغلبية و تضعف قدرة الدولة و تجلب التخلف.

بدلالة نظرية نقمة المؤسسات، يتحدى Melando وجهة النظر القائلة بأن هناك علاقة سببية تنطلق من النفط إلى التخلف السياسي و الاقتصادي، و يسعى إلى إظهار ما الذي يحدد مدى الاعتماد على قطاع المحروقات في المقام الأول. تجريبيا، يكشف الباحث أن الدول ذات مؤسسات ضعيفة (قدرات دولة ضعيفة) من المرجح أن تخصص كل قدراتها نحو جهود التنقيب عن النفط، تصدير النفط إلى درجة أعلى، فرض ضرائب عالية على قطاع النفط و جذب مستويات عالية من رأس المال نحو المحروقات نتيجة الحوافز الناجمة عن اكتشاف المورد الجديد. في ظل هذه المؤسسات، لا تهتم النخب أو جماعات المصالح بالنتائج الاقتصادية المحققة في الحاضر أو المستقبل على حد سواء، كل ما يهمهم تحقيق الحوافز الاقتصادية الفردية أو كيفية توزيع ثروة الموارد بالطريقة التي تحقق منافعهم الشخصية و تزيد ثروتهم على حساب شريحة واسعة من المجتمع. فلن يكون الالتزام بالتوزيع المستقبلي(أو المؤسسات الاقتصادية)ممكنا لأن الخيارات المستقبلية حول توزيع الموارد ستقرر من قبل نفس الجماعات أو الأفراد الذين يتمتعون بسلطة سياسية في المستقبل مع إشارة للالتزام الضعيف للوعود الماضية.

- **مظاهر نقمة المؤسسات في البلدان العربية**

في سياق البلدان العربية الغنية بالموارد، يرى Galal and Selim (2013)أن المؤسسات السياسية الضعيفة في البلدان العربية الغنية بالموارد يبدو أنها سبقت اكتشاف النفط، أي أن الهيكل المؤسسي كان ضعيفا منذ البداية و تأثيراته زادت و استدامت مع مرور الزمن. وفق مؤشر النظام السياسي من الستينات حتى عام 2016 (الشكل 03).،تشير جميع القيم المسجلة بالنسبة للبلدان العربية الغنية بالنفط سلبية خلال الفترة بأكملها (خصوصا خلال فترة ما قبل اكتشاف النفط) مقارنة بالنرويج و بوتسوانا التي تسجل قيما موجبة بدلالة هذا المؤشر على طول الفترة.[2]و باستثناءات الجزائر، لم تتبنى بقية البلدان أي تحرير سياسي ذو مغزى منذ التسعينات. علاوة على ذلك، في عام 2013،تم تصنيف 88 من أصل 195 بلد ديمقراطي على أنها "حرة" سياسيا لا يوجد منها أي اقتصاد عربي غني بالنفط باستثناء الكويت التي اعتبرت دولة حرة جزئيا، أي معظمها نظم قمعية ذات درجة عالية من الاستبداد (Freedom House,2014).

الشكل رقم (03):سجل مؤشر النظام السياسي في البلدان الغنية بالنفط، 1960-2016.

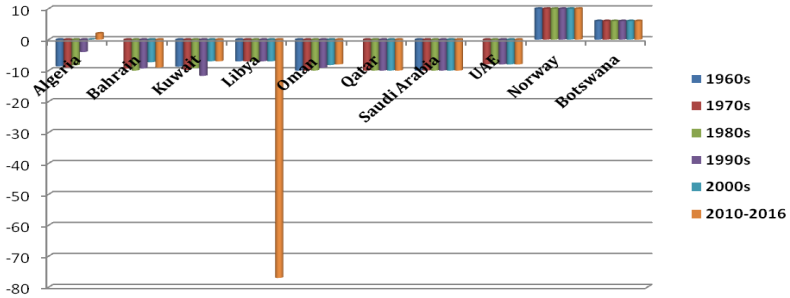

Source : Based on the Polity IV data series, Center for Systemic Peace.

و تؤكد مؤشرات حوكمة البنك الدولي حدود الحرية السياسية :هذا النمط أصبح أسوأ بين عامي 2006 و 2016 لاسيما عندما يتعلق الأمر بمقاييس الحوكمة :الصوت و المساءلة، الاستقرار السياسي و الفساد و جميع الاجراءات المتعلقة بالمشاركة السياسية التي سجلت درجات سلبية كمجموعة على طول فترة الدراسة (أنظر الشكل.(04 تكشف هذه المؤشرات بوضوح عن وجود عجز كبير في الحوكمة العامة في العديد من البلدان الغنية بالنفط و تعاني معظم البلدان من ضعف المؤسسات السياسية والاقتصادية، ويكشف مؤشر الصوت والمساءلة أيضا أن حرية التعبير وتكوين الجمعيات ووسائط الإعلام مقيدة بشكل خاص في جميع البلدان المختارة[3].

الشكل رقم (04): مؤشرات الحوكمة في البلدان العربية الغنية بالموارد، في عامي 2006 و2016.

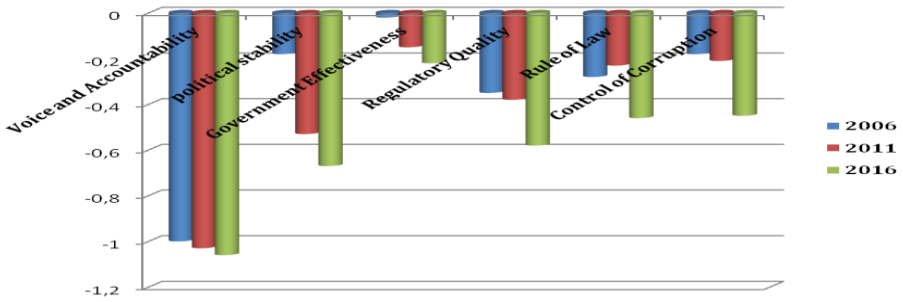

Source : Kaufmann et al. (2010), The Worldwide Governance Indicators : Methodology and Analytical Issues.

خلاصة القول، حالة التخلف الاقتصادي التي تعاني منه البلدان العربية الغنية بالموارد لا يمكن أن يلقى اللوم فيه على وفرة الموارد بل على المؤسسات الاستغلالية–الجناة الحقيقيون- التي سبقت اكتشاف النفط التي أساءت إدارته و استخدامه .و مع مرور الوقت، أصبح التفاعل بين هذه العوامل متشابكا مما منع هذه البلدان من الشروع في مسار التنمية المستدامة .

تتأتى التأثيرات المؤسساتية في جوهرها على الأداء الاقتصادي للبلدان المعتمدة على الموارد في مجالين أساسيين: (1)استخراج و فرض الضرائب على ثروة الموارد أو "خلق الريع Generating Rent"،(2)إنفاق أو استثمار ثروة الموارد أو "توزيع الريع Rent Distibuting"(Dunning 2008,).مما يعني أن طبيعة تأثير المؤسسات على سياسات إدارة الموارد الطبيعية تتحدد في كيفية جمع الإيرادات العمومية فضلا عن تحديد أولويات استخدامها و توزيعها. و في أفضل سيناريو، تتولى الحكومة تلك المهامات لتوجيه ثروة البلد نحو تنمية منتجة و مستدامة تعزز الرفاهية الجماعية.

1.3. خلق الريع

تقوم نظرية نقمة المؤسسات على افتراض وجود بلد ذو قاعدة مؤسساتية سيئة لحظة اكتشاف نفط جديد فيه: مما لا شك فيه أن طفرة النفط تلك تمثل مكاسب غير متوقعة للدخل و بالتالي ستغري السلطة التنفيذية في البلد إلى إتباع سياسات سيئة تشجع الأنشطة الباحثة عن الريع عبر بتجنيد كل قدراتها المادية و المالية و التنظيمية لتنمية قطاع النفط، و ذلك كردة فعل طبيعية نتيجة الحوافز الناجمة عن طفرة الموارد على حساب الأنشطة المنتجة في الاقتصاد-تقلل ايرادات الموارد من الحاجة إلى الادخار و الاستثمار في القطاعات خارج الموارد- و ستحول البلد إلى "دولة ريعية State Rent"يعيش على دخل متأتي من مصادر غير منتجة.[4]

يظهر الشكل 05.ارتفاع حصة الصناعات النفطية(نسبة من GDP)من 30.2٪ سنة 2000 إلى 40.3 ٪ سنة 2012،فيما انخفضت حصة الصناعات التحويلية من 10.6٪ سنة 2000 إلى 8.8٪ سنة 2012.تشكل هذه النتائج دليلا داعما لوجود مشاكل هيكلية مرتبطة بهيمنة السلوك الباحث عن الريع في الاقتصاديات القائمة على الموارد النفطية في الإقليم العربي.كما أن انخفاض حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي والقيمة المضافة تقدم أدلة تدعم الحجة المتعلقة بحدوث ظاهرة المرض الهولندي في المنطقة العربية المعتمدة على النفط.

الشكل رقم (05): حصة الصناعات التحويلية من القيمة المضافة في البلدان العربية الغنية بالموارد،2000-2012.

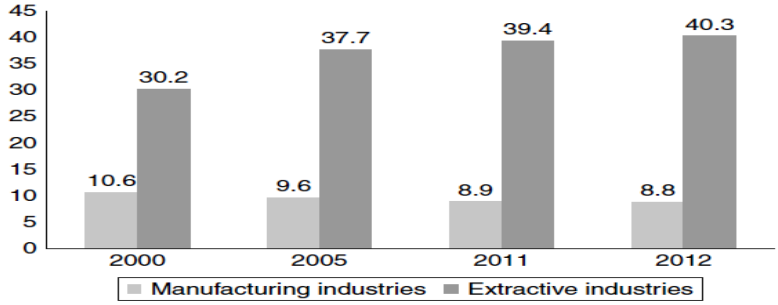

Source : WDI.(2015).

سيؤدي هذا إلى ظهور" تأثيرات المزاحمة "Crowding out Effects للأنشطة التصديرية و الذي من شأنه أن يولد نمطا لإعادة التوزيع القطاعي للموارد الإنتاجية استجابة لصدمة الأسعار المواتية .كنتيجة لذلك، يحدث تنقل للموارد–خصوصا رأس المال و العمل–من قطاعات الزراعة و الصناعة نحو قطاع الموارد.(Collier,2007) إذن، سيعاني البلد من أعراض "المرض الهولندي"Dutch Disease التي تشير أن النفط تؤدي إلى خفض حجم الإنتاج و التصدير في قطاع الصناعة و ربما تؤدي إلى حالة اللاتصنيع و خفض النمو الاقتصادي، و تؤدي إلى إضعاف هيكل الإنتاج و الصادرات الأكثر تنوعا .

و بدلالة مؤشر الأداء الاقتصادي، يظهر الجدول 1.أن معظم الاقتصاديات العربية الغنية بالنفط حققت نموا منخفضا لنصيب الفرد من الدخل بين عامي 1981 و 2011،كما أظهرت البلدان ذات الاعتماد الكبير على الموارد(التي يتجاوز ريع الموارد فيها 40 % من GDP)نموا اقتصاديا سلبيا و متقلبا. في هذا السياق أظهرت دول GCC نمطا من التقلبات المرتفعة و نموا منخفضا على المدى الطويل. في المقابل، حققت بلدان المجموعة الثانية متوسط معدل نمو نحو 1 % خلال الفترة 1981-2011.

الجدول رقم (01): نمو نصيب الفرد من الدخل على المدى الطويل في البلدان العربية الغنية بالموارد، 1981-2011.

	بلدان GCC	بلدان المجموعة الثانية
المتوسط	0.02	1.04
Max	8.91	3.84
Min	7.02-	5.07-
التذبذب (Volatility)	3.9	2.01
متوسط أسعار النفط	34.6	34.61

Source : WDI.(2016).

أما التأثير الثاني لخلق الريع هو" تأثيرات الضرائب"Taxation Effect إلى تخفيف الدولة الغنية بالموارد من فرض العبء الضريبي على مواطنيها أو إعفاءهم من دفع الضرائب للدولة بسبب العائدات الريعية من النفط "الكافية "لتشغيل ميزانيات الدولة، و لأن الريع يتطلب جهدا تنظيميا أقل من قبل جهاز الدولة مقارنة بعملية تحصيل الضرائب من مصادر مختلفة) .(Moore,2004و بالتالي ،يمكن للريع أن يثبط المدى الذي يجب على الدولة أن تشارك فيه لتحفيز الأنشطة المتولدة من قطاع غير الموارد، و بكل بساطة يمكن أن تقلل من الحاجة المالية للضرائب المتأتية من القطاعات غير الموارد .في هذا الإطار، تشير الأدلة التجريبية المقارنة إلى أن إيرادات الموارد تشرد الأشكال الأخرى للضرائب أو الإيرادات و تصبح ريع النفط المصدر الوحيد للدخل.(;Karl ,1997; Dunning ,2008)

يبين الشكل 06.أن المحروقات هو المصدر الرئيسي للإيرادات الجبائية في جميع البلدان باستثناء سوريا. و تعتمد السعودية وعمان اعتمادا كبيرا على عائدات المحروقات حيث بلغت الإيرادات خارج المحروقات ما يقارب خمس إجمالي الايرادات فقط بين عامي 1992 و 2012.في البحرين و الكويت تشكل عائدات المحروقات ثلاث أرباع إجمالي الإيرادات في المتوسط، في الجزائر، قطر، الإمارات و اليمن تمثل حوالي ثلثي إجمالي الإيرادات. في المقابل، تستطيع بعض الاقتصاديات الغنية بالموارد تطبيق معدلات ضريبية تصل إلى 1 % من GDP كما هو الحال في السعودية، الإمارات و الكويت، أما الجزائر فتشكل حوالي 9 % من GDP.

الشكل رقم (06): النسبة إلى إجمالي الإيرادات الجبائية.1992-2012.

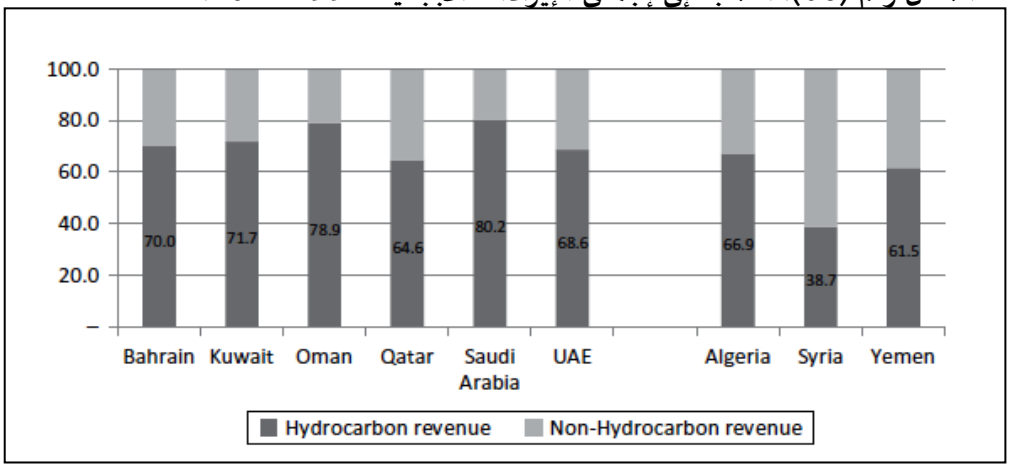

Source : Selim and Zaki.(2016).

•توزيع الريع

تؤثر نوعية المؤسسات على سياسات إدارة النفط في كيفية تحديد أولويات استخدامها و توزيعها ،أو أين تنفق أو تستثمر ثروة النفط أو ما يسمى بـ"تأثير الإنفاق Effect Spending ".يرى Ross (2012)أنه يمكن تتبع مظاهر النقمة التي تصيب البلد الغني بالنفط مباشرة بدلالة طبيعة العائدات المالية من حيث الحجم، المصدر، الاستقرار و السرية. فبالنظر إلى أن الإيرادات الحكومية المتأتية في جزء كبير منها من النفط–و لا يتم تحصيلها من الضرائب – متقلبة للغاية بالنظر إلى التقلب السريع لأسعار النفط، و يمكن إخفاؤها أو التلاعب بها بسهولة بعيدا(غير متاحة للتدقيق)عن أنظار الرأي العام، و توجه نحو تحقيق المصالح الخاصة على حساب شريحة واسعة من المواطنين في ظل غياب المساءلة و الشفافية و الالتزام السياسي: هذا سيخلق تفاوتا حادا في توزيع الثروة لحساب نخبة صغيرة في المجتمع(Arezki and Bruckner,2011).و يظهر سلوك الفساد كميل من قبل السياسيين و المسئولين لتلبية مصالحهم الفردية عن طريق الاستخدام غير المشروع للسلطة لتوزيع ايرادات النفط مع التضحية بالمصلحة العامة، و يحدث الفساد نتيجة وجود مؤسسات ضعيفة على شكل رشاوى أو نقدا أو مدفوعات عينية من قبل شركات الموارد (النفط) إلى المسئولين لتأمين الوصول إلى الاحتياطات الوطنية.

تظهر الخريطة 01.مؤشر الشفافية الدولي لعام 2016 أن البلدان العربية الغنية بثروة النفط هي أرض خصبة للفساد(اللون الأحمر في الخريطة)،حيث يتواجد المصدرون الرئيسيون

للنفط بالقرب من أسفل القائمة مع التصنيفات التالية: الجزائر في المرتبة 108،اليمن و ليبيا و سوريا في المرتبة 173 و بلدان GCC في المرتبة ما بين 70-75 في استطلاع شمل 176 بلدا(البلد في المرتبة 176 هو الأكثر فسادا).

الخريطة رقم (01): مؤشر إدراك الفساد،**2016**.

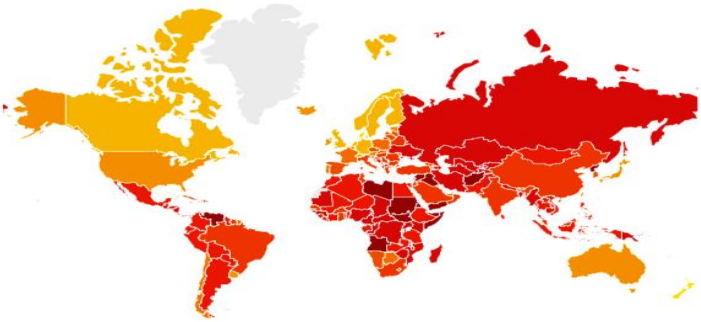

Source : '

من جانب اخر، يؤدي" تقلب اسعار"Price Volatility النفط الشديد إلى تقلب إيرادات البلد المصدر للنفط و الذي يترجم إلى تقلبات دورية كبيرة في الإنفاق العام–بالنظر للتبعية المالية لريع النفط-بسبب عدم استقرار عائدات النفط المتاحة للبلدان المصدرة للموارد، و قد يكون لهذا الإنفاق المتقلب تأثيرات سلبية على المشاريع العمومية، إعاقة برامج التخطيط التنموي و إضعاف الأداء الاقتصادي . (Lorde et al.,2009 ;Ramey and Ramey,1995)

من جانب آخر، تؤدي هذه التقلبات إلى تفاقم مخاوف المستثمرين و صعوبة إتباع سياسات مالية حذرة.(Stevens ,2003) و من ثم، فإن عدم اتباع سياسة مالية مناسبة مرتبطة بالاستخدام الأمثل لريع النفط قد يكون له تأثيرات غير مرغوب فيها على النمو الاقتصادي مثل تقلب الاقتصاد الكلي، تغير الانفاق العام و عجز الميزانية و زيادة المديونية التي تتأثر بدورات "ازدهار و تراجع "أسعار الموارد.

في الاقتصاديات العربية، تعكس الإيرادات المالية للمحروقات تطورات أسعار النفط باستثناء قطر و سوريا. فقد ارتفعت من 17 % من GDP عام 1998 عندما بلغت أسعار النفط 13 دولار للبرميل إلى 30 % من GDP عندما ارتفعت إلى ما يقارب 100 دولار للبرميل. و على وجه الخصوص، ارتفعت النسبة في السعودية من 14 % من GDP عام 1998 إلى 50 % من GDP عام 2008 (الشكل 07.).

الشكل رقم (07):إيرادات المحروقات خلال فترات الازدهار و التراجع.1998 و 2008 (نسبة من GDP).

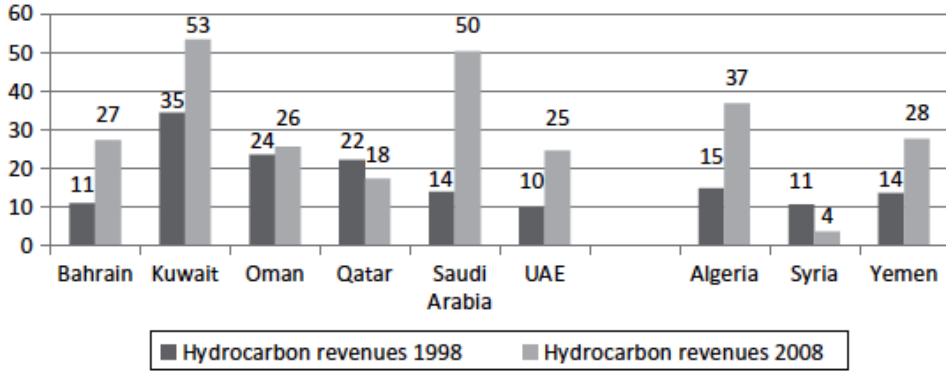

و تعكس تقلبات إيرادات المحروقات أيضا تقلبا للموازين الجبائية في الاقتصاديات العربية، حيث تمكنت بلدان GCC من تحقيق فائض جبائي بنسبة % 7 من GDP خلال فترة تراجع النفط عام 1998 و تضاعف في عام2008 ،أما الجزائر فواجهت عجزا بنسبة % 4 من GDP عام 1998 ثم تحولت إلى فوائض تزيد عن % 12 من GDP عام.2008 و مع ذلك، تبدو مجموعة GCC أكثر تعرضا لتقلبات أسعار النفط ، فعلى سبيل المثال بلغ عجز السعودية حوالي % 9 من GDP مقابل فائض يقارب % 30 من GDP عام 2008(Selim and Zaki,2016).

في فترات ازدهار النفط Oil Boom تقوم الدولة بتوسيع الإنفاق العام في المشاريع الاجتماعية و البنى التحتية(مثل الطرق، البناء، الطاقة و الاتصالات)بدلا من الاستثمار المنتج– التخصيص غير الكفء للموارد-مما يجعل قطاع السلع غير المتداولة أكثر عرضة لتقلبات سعر الصرف، و انخفاض القدرة التنافسية للقطاع التجاري و الصناعات بالنظر إلى الافتقار إلى الاستثمار الكافي و الدعم المالي. لذلك، عدم وجود مبادئ توجيهية مناسبة للاستثمار يؤدي في كثير من الأحيان إلى تقييم غير دقيق و اختيار سيء للمشاريع العامة غير المنتجة و التي تسمى أحيانا بـ"الفيلة البيضاء White Elephants" أو "الكاتدرائية في الصحراء Cathedrals in the desert"، كل هذا يسبب انخفاضا في كفاءة و انتاجية السياسة المالية في البلدان الغنية بالموارد. إضافة إلى ذلك، تضطر الحكومات نتيجة الضغط السياسي الذي تمارسه جماعات المصالح لتبني سياسات تجارية تقييدية كإحلال الواردات و الإعانات، و سياسات مالية غير

ملائمة تؤدي إلى تسريع سلوك الفساد حيث أن تحويل عائدات الموارد نحو الصناعات المحمية قد لا تكون شفافة بسبب النوعية المؤسساتية السيئة.

و بشكل عام، يؤدي رفع الإنفاق العام إلى اختلالات في ميزانية الدولة، كما أن تقلب عائدات الموارد يجعل موازنة الميزانية أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها البلدان المصدرة للموارد. يشير El Anshay and Bradley(2012)أن الميزانيات تشهد عجزا بعد انخفاض عائدات النفط في فترات "تراجع الموارد Oil Busts"،و قد يحدث العجز في الميزانية أيضا بسبب الإنفاق العام المفرط في فترات ازدهار النفط مما يؤدي إلى اضطرار الحكومة للاقتراض و السقوط في المديونية من أجل تغطية العجز. و في كثير من الحالات، تعمل الدول على تخفيض حجم نفقاتها العامة على شكل وقف المشاريع العمومية المرتبطة بتنويع الهياكل الأساسية أو التنويع الاقتصادي الذي يهدف إلى توسيع مصادر الايرادات لمواجهة التبعية نحو عائدات النفط. الأكيد أن السبب في كل هذا راجع إلى عدم وجود سياسة مالية مستدامة لتجنب العجز في الميزانية بمجرد انخفاض أسعار النفط و بالدرجة الأولى إلى سوء إدارة عائدات النفط في البلدان المنتجة له.

أثرت تقلبات أسعار النفط على اقتصاديات المجموعة الثانية من حيث انخراطها في الاقتراض المفرط خلال فترات تراجع أسعار النفط، حيث تجاوزت أرصدة ديونها الخارجية 100 % من GDP في عام 1998 مقارنة بـ 20 % في عام 2008.

3.3. الحكم الاستبدادي أو الدكتاتورية

مع الأخذ بعين الاعتبار لتعريف الاعتماد المالي على ريع النفط، نلاحظ أنه في البلدان الغنية بالنفط مع عدم وجود مصادر أخرى للإيراد سيؤدي بالضرورة إلى تركيز الحكومة على السلوك الباحث عن الريع في قطاع النفط، كما أن استخراج و جمع ريع النفط في كثير من الأحيان مركزي للغاية. و لأن الدولة هي المسئولة عن جمع و توزيع عائدات النفط–السيطرة الاحتكارية على ثروة النفط-،يعتبر الوصول إلى الحكم "جائزة كبرى" لأنه في ظل بيئة مؤسساتية ضعيفة يمكن للمنتصر أن يحصل على كل الغنائم.[5]لذلك، فإن الجائزة المرتبطة بالسيطرة السياسية جد قيمة مما يعني وجود معركة مستمرة للبقاء في السلطة.

و تعمل النخب السياسية في السلطة الذين يردون الحفاظ على مناصبهم في ظل البيئة السياسية غير مستقرة للغاية إلى تبني سياسات لإنفاق عام غير عقلانية بإنفاق جزء كبير من الايرادات الناتجة عن مبيعات النفط و التي تكرس جزءا كبيرا من العائدات للحفاظ على الوضع الراهن على حساب التنمية المستدامة و الديمقراطية (Collier and Hoeffler,

2004 ;). و يمكن أن يتجسد الإنفاق العام الكبير على شكل تجزئة لأسواق العمل التي تعمل كآلية فعالة لتوزيع الريع على شكل وظائف جيدة الأجر في القطاع العام و غيرها من برامج الرعاية الاجتماعية السخية للمواطنين.

تأخذ العلاقة بين الدولة و قطاع الأعمال في الاقتصاديات العربية–على رغم من اختلاف أنماطها–طابعا شخصيا بدلا من الطابع المؤسساتي. فرجال الأعمال يرتبطون بالحكام من خلال الشبكات المتداخلة و التي عادة ما تجعل انخراطهم غير رسمي حصري و قصير الأجل. و تتجلى هذه "شبكات الامتياز" أو المحسوبية من خلال اقتصاد الظل الذي يسيطر عليه الجيش في مصر و سوريا مثلا. في اقتصاديات الخليج أين الأعمال التجارية أكثر ديناميكية تسيطر عليها بعض العائلات المؤثرة: فالطبقة الرأسمالية المحلية(الخليجي)متشابكة بعمق مع عملية تشكيل الدولة و تكوين الطبقي في الخليج. مع بعض الاستثناءات القليلة، تتراكم ثروات الأعمال الكبرى في المنطقة العربية من خلال المحسوبية و تنشأ "رأسمالية المحاسيب Crony Capitalism" لتحرم المنافسين المحتملين من تكافؤ الفرص و تقيد الحركة الاقتصادية.

يؤكد التحليل الوارد هنا أن ريع النفط الكبيرة قد استخدمت لتوطيد السلطوية و الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي في بلدان GCC التي تعتبر غير ديمقراطية لكنها أنظمة مستقرة و دائمة. لكن هناك أدلة على أن النفط المحدود ترتبط بالعنف و الاضطرابات السياسية في الاقتصاديات المكتظة بالسكان.

و تمكن الإيرادات الكبيرة بلدان GCC من استخدام الإنفاق المالي للحفاظ على الدعم السياسي و الاستقرار الاجتماعي عبر المستويات العالية للعمالة العمومية و نظام رعاية اجتماعي سخي موجه للمواطنين. في الواقع، بلدان مثل الكويت و قطر توظف حوالي ثلثي مواطنيها في القطاع العمومي و تنخفض هذه النسبة قليلا فقط بنحو 50 % في السعودية، عمان و البحرين (2013,IMF). و تضاعفت فاتورة أجور موظفي الخدمة المدنية في البحرين، الكويت و السعودية بنحو 11 % من GDP.و تتميز هذه الوظائف بأجور عالية و ساعات عمل قصيرة و مزايا إضافية سخية كنظام تقاعد جيد. ففي السعودية مثلا يبلغ متوسط أجر الموظف المدني حوالي ثلاثة أضعاف متوسط أجر سعودي في القطاع الخاص.[6]نتيجة لذلك، يولد هذا التقسيم غير الكفء للعمل بين القطاعين العام و الخاص حيث يولد القطاع العام وظائف جيدة الأجر للمواطنين، في حين يدير القطاع الخاص سوق عمل تنافسي يعتمد أساسا على العمال المهاجرين (تشكل الأجانب المهاجرين نسبة 70 % من إجمالي القوى العاملة).

في حالة عدم كفاية ريع النفط للحفاظ على استقرار النظام، تلجأ الدولة إلى تبني "آلية القمع Mechanism Repression" أي استثمار الدولة الريعية تستثمر في الأمن و الدولة البوليسية (المخابرات)من أجل تثبيت مجموعة من النخب في وظائفهم السياسية على حساب منافسيهم على تلك المناصب(قمع حركات المعارضة)،و الذي سيقلل إلى حد كبير الصوت السياسي للمواطنين كما هو الحال بالنسبة للبلدان التي تعتبر المظاهرات السياسية غير قانونية. و تشجع الأموال الطائلة من الريع قادة تلك البلدان للإنفاق بشكل ملحوظ للدفاع على النظام (شراء الأسلحة).

تميل حكومات البلدان العربية اللجوء إلى جهاز الأمن لاحتواء أي معارضة حقيقية كما تبين من الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطية التي جرت في عمان و البحرين. و على نطاق واسع تنفق بعض الاقتصاديات الغنية بالنفط(عمان و بدرجة أقل الكويت و السعودية و البحرين) ما بين 7 إلى 12 % من GDP على القوات العسكرية و قوات الشرطة.

أما الآلية الثانية التي تؤثر بها لعنة المؤسسات على الديمقراطية هي "تأثيرات التحديث Modernization *Effect*". وفقا لعمل Inglehart and Welzel (2005)،يوجد ارتباط إيجابي بين التنمية الاقتصادية، مستوى التعليم و الديمقراطية. في هذا الصدد، يرى Ross (2012) أن الديمقراطية هي أفضل حالة للمجتمع و من المرجح أن تنشأ و تستمر في ظل وجود بعض الشروط الاجتماعية و الثقافية. فهو يرى أنه عندما يحدث "التحديث" تتخلل تأثيراته مختلف جوانب الحياة حاملة معها ردود أفعال إيجابية و معززة للتحولات في المؤسسات السياسية. و هو ما يؤدي بدوره إلى تعزيز التخصص المهني، دفع التحضر، رفع المستويات التعليمية، العمر المتوقع و غيرها من مؤشرات التنمية البشرية فضلا عن زيادة معدل النمو الاقتصادي. إضافة إلى ذلك، يؤدي التحديث إلى زيادة المشاركة السياسية و التي تمكن في نهاية المطاف من تحصين المؤسسات السياسية الديمقراطية. لكن مع ذلك، وفق Gylfason (2001) تميل البلدان الغنية بالنفط للإنفاق بشكل أقل على التعليم مقارنة بنظرائها الفقيرة للموارد مما يحد من تأثيرات التحديث و زيادة الوعي و تثبيط التحول الديمقراطي الذي يهدد مصالح النخب الحاكمة.

تاريخيا حافظت البلدان العربية على النظام الاجتماعي من خلال مزيج من القمع و إعادة التوزيع، لكن يبدو أن هذه الاستراتيجية مكلفة: فقد أدت قوى التي أطلقتها العوامل الديمغرافية و التكنولوجيا إلى جانب الفساد و عدم المساواة في الفرص إلى زيادة تكلفة القمع و إعادة التوزيع. و مع انتشار وسائط التواصل الاجتماعي الإلكتروني، أصبحت أساليب القمع

التقليدية أقل فعالية: فعلى مدى عقود حكمت الدول العربية–بغض النظر عما إذا كانت ملكية أو جمهورية-عبر نشر الرعب بفضل أجهزتها الأمنية و قد أتقنت فن هدم أي إشاعات يمكن تخيلها–سواءا كانت مدنية أو سياسية أو اقتصادية-إلا أن وسائل التواصل الاجتماعي ولدت مساحات جديدة للعمل الجماعي و أصبحت ببراعة ترهب الذراع الطويلة للدولة. في الوقت نفسه، ارتفعت تكلفة إعادة التوزيع بشكل كبير نتيجة انفجار الطاقة الشبابية حمل نظم الرعاية الاجتماعية فوق طاقته.

خلال الفترة 2000-2010،على عكس جميع البلدان والمناطق العالمية، لم يحظى الإنفاق على الصحة والتعليم في البلدان العربية الغنية بالموارد لم يحظ بالأولوية بالمقارنة مع الإنفاق على الجيش، حيث تحتل المنطقة العربية المرتبة الأولى عالميا من حيث الإنفاق العام على الجيش. وعلى النقيض من ذلك، تصنف المنطقة العربية في القاع وفي المرتبة الثانية الأخيرة عالميا من حيث الإنفاق العام على الصحة والتعليم على التوالي. في المنطقة العربية الغنية بالموارد، يشير اتجاه حصص الإنفاق العام في التعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي إلى التدهور في الفترة 2004-2012 من 4.7٪ في 2004 إلى 4.3٪ في 2008 إلى 3.5٪ في 2012، على عكس معظم البلدان التي رفعت من مستوى انفاقها الحكومي على التعليم(أنظر الشكل 08.) .

الشكل رقم (08):**الانفاق الحكومي على التعليم في البلدان العربية الغنية بالموارد مقارنة ببلدان مختارة.**

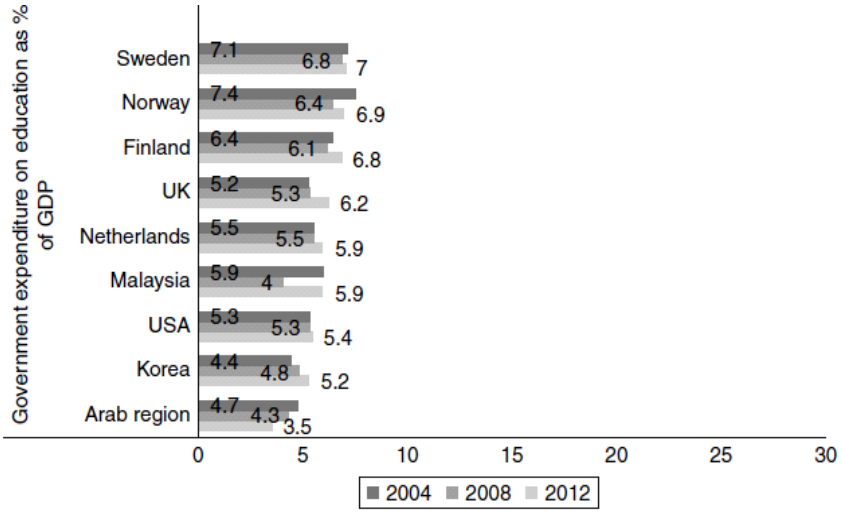

Source :UNESCO-UIS (2015)

في الواقع، شهدت معظم البلدان العربية أحداث من العنف في تاريخها، و يبدو أن المحرك الرئيسي للعنف فيها كان إحساس المواطنين فيها بالظلم و الحرمان نتيجة الأوضاع الاقتصادية و السياسية السيئة خصوصا في بلدان المجموعة الثانية .أحداث الربيع العربي تذكير مناسب بأن نموذج التنمية السائد قد وصل إلى تاريخ نهاية صلاحيته .الجزائر –أول تجربة للربيع العربي-تعرضت للعنف في معظم فترات التسعينات بسبب المواجهات العنيفة بين الإرهاب و الدولة، و يؤكد Bellin (2004) أنه في خضم الحرب الأهلية التي دمرت اقتصاد البلد مكنت إيرادات الموارد الطبيعية دعما ماليا للجيش .في المقابل، عانت السودان من حرب أهلية وحشية اندلعت بين الشمال و الجنوب عام.1983 و أخيرا، تعاني سوريا و اليمن و ليبيا من صراعات مسلحة منذ عام.2011

خاتمة:

تشير أدبيات نقمة الموارد على حقيقة وجود فائزين و خاسرين في مجال النمو الاقتصادي بالنسبة للبلدان ذات وفرة النفط. لماذا تعمل الموارد الطبيعية على تحفيز الازدهار في بعض البلدان و الركود في بلدان أخرى؟ في هذه الورقة، قمنا بتقديم حجج دامغة ضد نظرية نقمة الموارد و تخطي المأزق الحالي الذي ولدته الدراسات الإحصائية المؤكدين على أن اكتشافات الموارد لا تؤدي إلى مؤسسات سيئة. بلا من ذلك، تؤدي سوء المؤسسات إلى تجنيد قدرات الدولة لصالح زيادة اكتشاف و تنمية الموارد. في حالة البلدان العربية الغنية بالموارد، التفسير الأساسي للتخلف في المنطقة هي طبيعة مؤسساتها الاستغلالية السياسية و الاقتصادية المختلة وظيفيا ذات جذور تعود إلى فترة ما قبل اكتشاف النفط مما يمنع البلدان في الشروع في مسار تنموي مستدام. في الأخير، حددت هذه الورقة مؤخرا النوعية المؤسساتية كقناة رئيسية تؤثر على وفرة الموارد و بالتالي على النمو الإقتصادي ، و على هذا الأساس لدى هذه البلدان ذات وفرة الموارد إمكانية للهروب من لعنة الموارد شريطة أن تمتلك مؤسسات جيدة.

الهوامش :

- بالنظر إلى عدم تجانس و تباين أنماط التنمية الاقتصادية(و عدد من الاعتبارات الاخرى)في البلدان العربية الغنية بالموارد، فمن الواجب تقسيمها إلى مجموعتين: المجموعة الاولى أعضاء مجلس دول الخليج (السعودية، الكويت، الإمارات، قطر، عمان و البحرين)التي تتميز بعدد سكاني صغير، موارد هيدروكربونية هائلة، عائد مرتفع للفرد، موارد مائية منخفضة جدا و مستوردة للعمالة. أما المجموعة الثانية فتضم الجزائر، السودان، سوريا و اليمن ذات عدد سكاني كبير و مستويات منخفضة من إحتياطات النفط.

- يتم اشتقاق سجل الحكم من خلال طرح قيمة مقاييس الاستبداد من مقاييس الديمقراطية. وتتراوح درجات النظام بين +10 (الديمقراطية الكاملة) و -10 (الاستبداد الكامل).
- تتباين قيم مؤشرات الحوكمة الستة من -2.5 (سوء الحكم) إلى +2.5 (الحكم الرشيد).والملاحظ أنه حدثت بعض التحسينات فيما يتعلق بمقاييس فعالية الحكومة والجودة التنظيمية لكنها مجالات تهتم بمصالح القطاع الخاص دون الشريحة الواسعة للسكان. و إذا تعاملنا مع البلدان العربية بشكل فردي، نلحظ أن عدد من البلدان (قطر، الامارات و البحرين) تسجل قيما موجبا في عدد من مقاييس الحوكمة باستثناء مقياس الصوت و المساءلة و مكافحة الفساد.
- يعرف Yates (1996) مصطلح " الدولة الريعية "على أنها تلك البلدان التي يعتبر المصدر الرئيسي فيها للإيرادات خارجيا عن النظام الاقتصادي المحلي. و بالتالي، يمكن اعتبار هيكل معظم البلدان الغنية بالموارد–خصوصا في إفريقيا–على أنها ريعية حسب الخصائص الأربعة التالية:(1)حالات الريع تهيمن على الاقتصاد ؛(2)أصل الريع خارجي عن الاقتصاد المحلي؛(3)تشارك القلة في خلق الريع، في حين تشارك الأغلبية في التوزيع و الاستهلاك ؛و(4)الحكومة هي المستفيدة الرئيسية من الريع الخارجي في الاقتصاد.
- زيادة ريع الموارد المتراكم في ميزانية الحكومة سيخلق مزيدا من الفرص لقادة الدول الفاسدين للحصول على إيرادات الموارد بسبب الممارسات المؤسسية السيئة و الافتقار إلى المساءلة و الشفافية. و بالتالي، فإن محاولات الدول الريعية للحد من الحقوق السياسية من أجل تعزيز مصالحها هي أحد الأسباب وراء احتمال اندلاع الصراع و الحروب الأهلية (Ross ,2001).
- أدى اختيار حكومات GCC توفير رواتب و مزايا عالية للمواطنين إلى بلوغ أجور عالية مما يخلق عائقا أمام المواطنين للاستثمار في المهارات و الإنتاجية التي يطالب بها القطاع الخاص. هذه التجزئة لسوق العمل تزاحم القطاع الخاص و تساهم في ارتفاع البطالة الطوعية في حالة السعودية مثلا. و تعني هذه التناقضات في سوق العمل أن الشباب في كثير من الأحيان ليسوا عاطلين عن العمل بل أيضا غير قادرين على العمل. لا يمكن قطاع النفط ولا الدولة في المنطقة العربية أن تستوعب مجموعة متزايدة من الشباب العاطلين عن العمل على عكس معظم البلدان التي نجحت في الحد من الفقر والبطالة تشكل الصناعات التحويلية كثيفة العمالة فيها عنصرا أساسيا في استراتيجيتها الإنمائية.

المراجع :

●الكتب:

Acemoglu, D. and Robinson, J. (2012.(*Why Nations Fail :The Origins of Powers, Prosperity, and Poverty* .New York: Crown Publishers.

Atallah, S. (2011). The Gulf Region: beyond oil and wars- the role of history and geopolitics in explaining autocracy. In Elbadawi, I. and Makdisi, S.(Eds).Democracy in the Arab World: Explaining the Deficit, ,New York: Routledge and International Development Centre.

Barma, N et al.(2012).*Rents to Riches ?The Political Economy of Natural Resource-Led Development*. Washington, DC: The World Bank.

Beblawi, H. and Luciani, G. eds. (1987).*The Rentier State: Nation, State and the Integration of the Arab World*. London: Croom Helm.

Collier, P. (2007).*The Bottom Billion: Why the Poorest Countries are failing and What can be Done about it*, New York, NY: Oxford University Press.

Dauderstädt, M., and Schildberg, A.(2006).*Dead Ends of Transition: Rentier Economies and Protectorates* . Frankfurt: Campus Verlag.

Dunning, T. (2008). *Crude Democracy: Natural Resource Wealth and Political Regimes.* Cambridge, UK: Cambridge University Press.

Elbadawi, I. and Ali, O.(2016). The Political Economy of Public Sector Employment in Resource Dependent Countries. in Elbadawi, I. and Selim, H.(Eds).*Understanding and Avoiding the Oil Curse in Resource-rich Arab Economies*. Cambridge, UK: Cambridge University Press :103-148.

Elbadawi, I. and R. Soto.(2016). Resource Rents, Political Institutions and Economic Growth.in Elbadawi, I. and Selim , H.(Eds).*Understanding and Avoiding the Oil Curse in Resource-rich Arab Economies*. Cambridge, UK: Cambridge University Press :187-224.

Inglehart, R. and Welzel, C. (2005).*Modernization Cultural Change and Democracy*, New York: Cambridge University Press.

Karl, T. (1997).*The Paradox of Plenty: Oil Booms and Petro-States.* Berkeley: University of California Press.

Melando, V.(2016).*The Institutions Curse : Natural Resources, Politics, and Development*. Cambridge, UK: Cambridge University Press

Ross, M.(2012).*The Oil Curse: How Petroleum Wealth Shapes the Development of Nations.* Princeton, NJ: Princeton University Press.

Selim, H. and Zaki, C.(2016). The Institutional Curse of Natural Resources in the Arab World. in Elbadawi, I. and Selim , H.(Eds).*Understanding and*

Avoiding the Oil Curse in Resource-rich Arab Economies. Cambridge, UK: Cambridge University Press :322-371.

Yates, D. (1996).*The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in the Republic of Gabon,* Africa World Press, Trenton, New Jersey.

•المجلات:

Arezki, R. and van der Ploeg ,R. (2007.(Can the natural resource curse be turned into a blessing ?The role of trade policies and institutions .*IMF Working Paper* ,No. 07–55. Washington, DC :International Monetary Fund.

Auty, R. (2001). The political economy of resource-driven growth. *European Economic Review, 45*(4–6) :839–846.

Baseday, M. and Lay , J.(2009). Resource Curse or Rentier Peace? The Ambiguous Effects of Oil Wealth and Oil Dependence on Violent Conflict. *Journal of Peace Research* 46(6): 757–776.

Bellin, E. (2004). The Robustness of Authoritarianism in the Middle East: Exceptionalism in Comparative Perspective. *Comparative Politics* 36(2): 139–159.

Boschini, D., Petterson, J, and Roine, J.(2007). Resource Curse or Not: A Question of Appropriability, *Scandinavian Journal of Economics, 109(3) :593-617*.

Brunnschweiler, C. N. and Bulte, E. H. (2008). The resource curse revisited and revisited: A tale of paradoxes and red herrings. *Journal of Environmental Economics and Management,* 55 (3): 248–264.

Bulte, E., Damania, R., and Deacon, R.(2005).Resource intensity, institutions, and development. *World Development,* 33 (7): 1029–1044.

Collier, P. and Hoeffler, A. (2003). Aid, policy, and peace: Reducing the risks of civil conflict .*Defense and Peace Economics* , 13 (6): 435–450.

Collier, P. and Hoeffler, A.(2004). Greed and Grievance in Civil War.*Oxford Economic Papers*, 56(4) :563–95.

Frankel, J. (2010). The Natural Resource Curse: A Survey. NBER Working Paper 15386. National Bureau of Economic Research, Cambridge, MA.

Gylfason, T. (2001). Natural resources, education , and economic development. *European Economic Review* , 45 (4–6): 847–859.

Galal, A. and Selim, H. (2013). The Elusive Quest for Economic Development in the Arab Countries. *Middle East Development Journal* ,5(1): 1–29.

Haber, S. and Menaldo, V.(2011).Do Natural Resources Fuel Authoritarianism? A Reappraisal of the Resource Curse. *American Political Science Review* ,105(1): 1–26.

Krugman, P. (1987). The narrow moving band, the Dutch disease, and the competitive consequences of Mrs. Thatcher: notes on trade in the presence of dynamic scale economies. *Journal of Development Economics* 37: 41-55.

Mehlum, H., Moene, K., and Torvik, R. (2006). Institutions and the resource curse. *The Economic Journal* , 116 (508): 1–20.

Moore, M. (2001).Political underdevelopment: what causes "bad governance? *Public Management Review* , 3 (3): 385–418.

Moore, M. (2004). Revenues, State Formation, and the Quality of Governance in Developing Countries. *International Political Science Review* 25 (3): 297–319.

Robinson, J. A., Torvik, R., and Verdier, T. (2006). Political foundations of the resource curse. *Journal of Development Economics* , 79 (2): 447–468.

Ross, M. (2001). Does Oil Hinder Democracy? *World Politics* , 53 (3): 325–361.

Sachs, J. D. and Warner, A. M. (1995). Natural Resource Abundance and Economic Growth. *NBER Working Paper*, No. 5398. National Bureau of Economic Research.

Sachs, J. D. and Warner, A. M. (2001).Natural Resources and Economic Development: The Curse of Natural Resources. *European Economic Review,* 45 (4–6): 827–838.

Stevens, P. (2003).*Resource Impact: Curse or a Blessing? A Literature Survey* . Centre for Energy, Petroleum and Mineral Law and Policy, University of Dundee: Dundee.